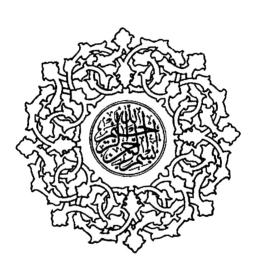


ઉર્દેશની કોર્ડિંગ હિલ્લો



ڵڵؽٚڐۣڵؙڴ ؿ۬ٳڮٳۿؚڶؾڋۅؘٳڵٲۺۣ۬ڵۄڋؚ





اسم الكتاب: المرأة في الجاهلية و الإسلام	
المؤلف: الشيخ محمدهادي اليوسفي الغروي	
الموضوع: الحقوق و الناريخ	
الناشو: مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت الم	
الطبعة: الاولى	
التاريخ: ١٤٢٦ ه.ق	
المطبعة: ليلي	
الكمية: ٣٠٠٠	
الاحا. X-۱5-8686-15-X الاجاد: SBN: 964-8686-15-X	
حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت المبين	
way ablut bast org	

ڵۿ۬ڵڶڶڵێؾؖ ڣٞٳڶڨؙؙٷؖڹٳڶۻڮٚڽٛۼ

ٳڹؠۜٵؽڔڬڵڵۺ ڸؽڒۿڂۜؠػڮٙڮڵڂڿؠڶۿڵڵڵڹؽؾ ٷؽڟڗڂٷڗؙڟڿٛڵێڴ

ڵۿ۬ڵڶڸڶێؽؖٵ ڣٳڶۺؘڂؠٚڗؘڔڶڹۼؠڹؚۏؠٙڔ

ٳؽٙؠٙٳڒڮٛڣڮۯؙٳڶؿؘٞۘٵؽڹ۫ ڲ**ٛٳؠڹٚڶۣڵڵڷٷٷۼٛڿڸۘٳۿڮڹٞؾۣٚ** ٵڶؚۮؾڡؘؾؾۘػؠؙؙۿؚۄؚٵڶؿٙۻٚڷۊڸۼۛڋؿٙٲڹڰ

كلمة المجمع

إن تراث أهل البيت على الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعتبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن ترتي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتذين لخطى أهل البيت على الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتنالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت على منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه ـ للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت على وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خط المواجهة وبالمستوى المطلوب في كل عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت الله في هذا المضمار فريدة في نوعها ؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوى الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل

وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد جاءت محاولة المجمع العالمي لأهل البيت الشال تقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنية من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت الشاء ، أو من الذين أنعم الله عليهم بالالتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر و تحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، لتنفتح على الحقائق التي تقدمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول و تتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونستقدم بـالشكر الجـزيل لسـماحة الشبيخ مـحمد هـادي اليوسفي الغروي لتأليفه هذا الكتاب...

وُكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بـالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

> المجمع العالمي لأهل البيت الميلا المعاونية الثقافية ـ قم المقدسة

مقدمة المؤلف

كان قد اجتمع جمع باسم «النهج» من الشيوعيين المُلحدين في دمشق الشام، وكانوا يصدّرون مجلّة فيصلية تـنشر أفكـارهم وتروّج لها، وصدر وانتشر منها عدد (٤١) يـحمل مـقالاً مـطوّلاً مفصلاً لأحدهم، يتناول فيه «حقوق المرأة في الجاهلية والإسلام» بالنقد والتجريح، ورأى المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية يومئذ بدمشق أنّ من الضروري أن لا يُترك المقال بلا مناقشة وردّ موضوعي، ولذا أرسل نسخة مصوّرة من المقال الى ايران وانتهت الى المجلة الفصلية «رسالة الثقلين» من منشورات المجمع العالمي لأهل البيت ﷺ في قم المقدسة. وكان مدير المجمع بـقم يـومئذٍ أخونا الفاضل السيد جعفر الحسيني الأميني، فطلب منى أن أتناول المقال بالبحث والدراسة النقدية. وتحقّق الطلب، ونُشر البحث ضمن فصلين في عددين من المجلة (٢٤ ـ ٢٥). كما رأى المجمع أن يُعاد نشر البحث مجموعاً، فنشره مشكوراً مأجوراً.

محمّد هادي اليوسفي الغروي ١٠ / ربيع الأوّل / ١٤٢٦ هـ. ق

المرأة في الجاهلية والإسلام

في حالة الجاهلية قبل الإسلام، لم يكن العرب على موقف موحّد بالنسبة إلى الإناث من مواليدهم، ولا ريب أن سرّ ذلك كان في وأد بعضهم لبناتهم بأيديهم.

ولعل ذلك هو السبب لمبادرة القرآن الكريم إلى التنديد به في سابع سوره القصار التكوير^(۱) في قوله تعالى: (وإذا الموهودة سئلت « بأيّ ذنب قُتلت)^(۲)، فالسورة من الأوائل نزولاً، والتنديد بو أدالبنات من أوائل ما انكره الإسلام والقرآن على المشركين بعد شركهم ووثنيتهم.

وأما السيرة العملية لرسول الإسلام نفسه مع امرأته وأولاده بنين وبنات ، حتى من قبل أن يصدع بما أمر به من القرآن ، فقد أكرم امرأته خديجة بنت خويلد وأكرم أولاده منها بنين وبنات : القاسم والطاهر ، وأم كلثوم ورقية وزينب ، وكذلك ما رُزق منها

⁽١) التمهيد في علوم القرآن للشيخ محمّد هادي المعرفة ١: ١٠١.

⁽٢) التكوير: ٨_ ٩.

بعد الإسلام فاطمة الزهراء على (١٠)، فَلَم يُتَهم بأي تفريق في تكريمه لأولاده بنين وبنات ، اللهم إلا ما أولاه من عنايته الخاصة بابنته الزهراء فاطمة على ، وذلك لأسباب خاصة تُطلب من مظانها ، وليس هنا محلها .

وبعد سورة التكوير السابعة نزولاً في أوائل السعثة النبوية الشريفة ، عاد وحي القرآن الكريم في سورة الإسراء الخمسين نزولاً (٢) ولعلها كانت في أوائل السنة الخامسة للبعثة إلى التنديد بوأدهم بناتهم ، بزيادة أنه عزج هذه المرة على علتهم في ذلك في قوله سبحانه : ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نعن نرزقهم وإياكم إن قطعاً كيراً ﴾ (٣).

وعاد أيضاً في سورة الأنعام الخامسة والخسمسين نــزولاً⁽¹⁾_ ولعلهاكانت في أواخر السنة الخامسة للبعثة أيضاً _فقال تــعالىٰ : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نعن نرزقكم وإياهم﴾ (٥).

وفي سورة النحل السبعين نزولاً^(١) ـ ولعلها كانت في أواخر

⁽١) قرب الإسناد: ٦.كما عنه في بعار الأنوار ٣٢: ١٥١. ورابيع موسوعة التاريخ الإسلامي 1: ٣٣٩.

⁽۲) التمهيد ۱: ۱۰۵.

⁽٣) الإسراء: ٣١.

⁽٤) التمهيد: ١/٥٠٨.

⁽٥) الأنمام: ١٥١.

⁽٦) التمهيد: ١٠٦.

السنة السابعة للبعثة عاد القرآن الكريم إلى التنديد لا بوأدهم بناتهم ، بل بسوء استقبالهم لميلادهن في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشَرِ أَحَدهم بالأَتْنَى ظُلُ وجهه مسوداً وهو كظيم * يتوارى من القوم من سوء ما بُشَر به أيمسكه على هُونِ أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون ﴾ (١).

ولم يخف على النبي الله صعوبة تغيير العادات، فواصل في أحاديثه وعلاقاته الشخصية ترويضهم على المساواة بين الجنسين من أولادهم.

من ذلك ما أخرجه ابن عساكر عن أنس بن مالك قال : «إن رجلاً كان جالساً مع النبي ، فجاء ابن له فأخذه فقبله وأجلسه في حجره ، ثم جاءت ابنة له فأجلسها إلى جنبه، فقال له رسول الله ﷺ: «هلاعدلت سهما».(٢)

واستضاء صاحب الإحياء من هذا الضياء الإلهي ، إذ قال فيما قال من آداب الولادة ألّا يفرح بالذكر ويحزن بالأنثى؛ فإنه لا يدرى الخيرة له في أيّ منهما ، فكم من صاحب ابن يتمنّى ألّا يكون له ولد ، أو يتمنّى أن لوكانت بنتاً، بل السلامة منهن أكثر والثواب فيهن أجزل»(٣).

وأى ثواب أجزل من أن «الجنة تحت أقدام الأتهات» ، ووعدها

⁽١) النحل: ٨٥ ـ ٥٩ .

⁽٢) من تهذيب عبدالقادر بدران ٤: ٥٤.

⁽٣) إحياء علوم الدين ٢: ٤٦.

أيضاً من كثرت بناته فصبر عليهن وأذبهن وزوجهن ، وجعل له حق الأبوة إذ قبال : « الآباء ثلاثة : أبُ ولَدك ، وأبُ علَمك ، وأبُ زُوجك»، ومع ذلك وضعوا عن لسانه حديثاً يزعم أن « دفن البنات من المكرمات » (١) مناقضاً للقرآن الكريم .

الزواج في الإسلام

ودفعاً لما قد يتوقمه بعض من مجاراة شريعته لما سُمّي فيما بعد ب
«الجنسانية الذكورية» (٢) ، أوضع حكمته من عنايته بالزواج بقوله ﷺ :
« تناكحوا تناسلوا ، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط» ، وقوله
أيضاً : «سوداء ولودخير من حسناء لا تلد » في روايات الشيخ الصدوق
والطبراني وابن عساكر ، حتى إنه جعل الزواج سنة حسنة مؤكّدة شبه
الوجوب ، لغاية نشر كلمة الحق « لا إله إلّا الله محمد رسول الله» ،
فهو لا يسرى في الزواج والنكاح إسماكما في الرهبانية التي
ابتدعها المنحرفون من النصارى ، والتي قال عنها الله سبحانه :
﴿ وَالتَّعِمَ اللهِ اللهِ السّالِهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله سبحانه :

⁽ ١) الآمن المصنوعة في الأحاديث السوضوعة للسيوطي تناوله وأثبت بطلانه لمناقضته للقرآن.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي في مجلة النهج العثمانية السورية عدد، ٤١، ص٢٢.

⁽٢) الحديد: ٢٧.

⁽٤) التهاية لابن الأثير الجزري وعنه في البحار ٦٨؛ ٣١٩. باب الإيمان والكفر وعقد بابأ في

يرجع أمره باغتسال الطرفين بعد الجِماع إلى توخيه للنظافة ، وقد قال بشأنها: «النظافة من الإيمان »(١) ، بالإضافة إلى التعبد يه وقصد امتثال الأمر قربة إلى الله تعالىٰ ، وهو معنىٰ التطهّر ، وقد قال اللَّه سبحانه : ﴿ وَيِحِبُ المِتَطَهِّرِينَ ﴾ (٢) ، من دون أن يتضمَّن معنى التطهّر من الإثم ، وكيف يتضمّن ذلك وقـد جـعله سنّة حسنة مستحبةً مندوباً إليها مثاباً عليها؟ وهذه الغاية الحكيمة في الشريعة هي التي جعلتها تبيح ماكان سائداً قبلها من التسرى (اتخاذ السراري أي الجواري)، من دون أن تحسبها قاذورة من المفترض بها ، باعتبارها ديناً مُوحيَّ به من الله سبحانه ، أن تتنزَّه عنها ،كما تراها النصرانية المنحرفة بالرهبنة ، ولم يلتزم سلمان الفارسي المحمدي بالعزوبة ، ولم يمتنع عن التسرّي إلّا لكبره (٣) ، فلا يمكن أن يُعدّ دليلاً على التزامه بما يُدعى «العائلة الوحدانية الصرفة»(٤).

وكماكره الإسلام وكرَّه الرَّهبانية والعزوبة في الذكور ، حـرّم العصرة أو العضل (منع الإناث من الزواج ظلماً) بل جعل تزويج البنت البالغة من السنّة الحسنة المؤكدة ، معتبراً حاجتها الأنثوية من

 [→] سبعين، ١٠١٣ في النهي عن الرهبائية فلم يروه فيه وروى عن الخصال ١٠ ٢٣٨، والأمائي
 المصدوق: ٣٣، وأتوسائل عن معانى الأخبار ١٠ ١٧٧٠، له أيضاً.

⁽١) بحار الأنوار ٦٢: ٢٩١. عن طب النبي للمستغفري.

⁽۲) البقرة ۲۲۲

⁽٣) نفحات الرحمن في أحوال سنماذ للمبرزا محمد حسين النوري الطبرسي.

⁽٤) مقال السيد ها. ي العنوى في مجلة النهج العلمانية السورية: العدد ٤١، ص٢٢.

الحاجات التي يجب اعطاؤها حقها ، كشفاء المريض واطعام الجاثع وإرواء الظمآن ، حتى جعل اتباعه يتحدثون فيما بينهم عن من يعضل الحواته أو بناته أن الله يحاسبه على كل غسلة تنفتسلها إحداهن وهن أيامن (بلا أزواج).

وأُعطيت المرأة ايضاً حق الشكوى إذا قصر الزوج عن ارضائها، إن تركها أكثر من أربعة أشهر مسافراً، أو أكثر من اربعين ليلة حاضراً، وكذلك إذا قَصُر عنها بالثُنّة والعجز، فيجوز لها طلب التفريق عندئذ.

وفيما يخص حق حرية المرأة في الزواج جاء في صحيح مسلم عنه عَلَيُنَ أنه قال: «لا تُنكح البكر حتى تُستأذن، ولا تُنكع الثيب حتى تُستام»(١).

⁽١) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب أولياء المقد.

⁽٢) من تهذيب عبدالقادر البدران ١: ٤٥٤.

الصغيرة تخجل غالباً من النطق بقبول الزواج ، أما القيب وهي من تزوجت سابقاً ، فقد امتلكت تجربة وعقلاً يخولانها تقرير الزواج بارادتها . والذين اشترطوا إذن الولي للعقد إنما نظروا إلى أن المرأة البكر مع اقرار حقها في الاختيار تمنع من انفرادها به مع عدم تجربتها للأمر سابقاً ، وبطبيعة الحال يحتمل غلبة عواطفها على عقلها عندنذ ، فيضم عقل وليها إليها دعماً ونظراً لها لا عضلاً وعصراً وضرراً ، أما إذا بلغ ذلك فهنالك القاعدة الفقهية العامة : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام على أحد» (١٠) ، ثم هم إنما يحصرون الولاية في الأب والجد للأب ، ولا يسمحون بها لغيرهما من عم أو أخ أو أم ، تضييقاً لدائرة الولاية ، وتوسيعاً لنطاق حق الحرية للمرأة .

بينما كانت القيمومة في الجاهلية للأب بتاتاً ، فهو الذي يقرر مصير الأولاد ويتولى تزويجهم باختياره ، وتبعاً لحساباته الخاصة به ، وكان له حق العضل أي المنع من الزواج ، بل حتى لأخيها ، بل لقريبها إذا أرادها غريب ، فينهى عنها ليتزوجها هو ، فإذا لم ترض به منعها من الزواج ، ولا تزال هذه النزعة في الأرياف والبوادي العربية ، ويسميها العراقيون النّهوة ، وفي نواحي الفرات الشمالية والشام تمسى (الحيار) من الحيرة ، وهي محرمة في الشريعة .

⁽١) رسالة لا ضرر ولا ضرار للثيغ حبيب الله الشيرازي.

علىٰ أن الفقهاء فرقوا بين البكر الصغيرة والبكر البالغة الرشيدة ، فقال المحقق الحلي في شرائع الإسلام : «إن في الولاية عليها روايات ، أظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها، فلو زوجها ابوها لم يُمض عقده إلا برضاها» ، بل جوز لها أن تُمتّع نفسها ، ولم يجعل لوليها حق الاعتراض عليها(١).

نعم أجاز معظم الفقهاء للولتي الأب أو الجدّ للأب أن يـزوّجا غير البالغين من أولادهما ذكوراً وإناثاً ، واكثرهم على عدم جواز الفسخ لهم بعد بلوغهم ورشدهم ، إلّا أن يكون في غير صالحهم ، وجوزه بعضهم مطلقاً(٢).

وقد كان من المعتاد في عقد المرأة عند الجاهليين أن يطلق الرجل زوجته إذا لم يجدها عذراء ، إذ يفترض أنهاكانت على علاقة غير شرعية مع رجل آخر ، فالزنى والسفاح كانا خلاف الأعراف محرماً لديهم أيضاً . أما الإسلام فقد قال ناطقه الإمام على الله لرجل شكى إليه أنه تزوج امرأة عذراء فوجدها غير عذراء ، قال له الإمام : «إن القدرة تذهب من الوثبة والقفزة ، والحيض، والوضوء (أي الفسل) وطول التعيس ""، أي طول عزوبة المرأة . وهذه التخريجات للامام على الله الذى فقهاء الخاصة محمولة على

⁽١) شرائم الإسلام، كتاب النكاح، باب أولياء العقد.

⁽٢) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ٣٩. ٢١٦.

⁽٣) دعائم الإسلام للقاضي النعمان الإسماعيلي ٢: ٢٢١.

الجدّ دون الهزل، بل هي وفق القاعدة العقلائية ، بل العقلية : إذا جاء الاحتمال بطل التقوّل والاستدلال .

أما عن تعدد الزوجات فقد عرفته المجتمعات القديمة ، وكان في الجاهلية بلا قيود ولا حدّ أعلىٰ للزوجات. وقد خطا الإسلام خطوة مهمة بوضع حدَّ أعلىٰ لذلك هو أربع زوجات ، وقد اتخذ هذا الحدّ وضعه القانوني في الإسلام بنص القرآن الكريم في سورة النساء ، حيث قال تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ (١) ، وكان هذا من الأحداث البارزة في السيرة النبوية الشريفة في صدر الإسلام ، حيث ترتب عليه تسريح ما زاد عملي الأربعة منهن ، وامتاز ابن حبيب في كتابه المحتبر(٢) بذكر رجال من ثقيف وغيرهم كانت لديهم عشر زوجات فسرحوا منهن ستة ، وهم مذكورون على سبيل المثال لاالحصر طبعاً ، حيث أن التاريخ إنـما يـؤرّخ غـالباً للنخبّ ذوي المكانة الاجتماعية ، وليس للاستقصاء.

ويفهم من ذلك أن القرآن الكريم في هذه الآية الشريفة لم يُشرّع الضرائرية ، وإنما قيدها بحد أعلى ، فإليه يعود الفضل في هذا الفعل والقول الفصل ، ولا يتجه عليه اعتراض في ذلك . وهذا

⁽١) النساء: ٣.١

⁽٢) المحبر: ٣٥٧.

التحديدكما مركان من آيات سورة النساء السادسة نـزولاً بـعد الهجرة (١⁾ في حدود السنة الخامسة للهجرة تـقريباً ، وليست مـن الأواخر نزولاً بعد فتح مكة كما تـوهموه ، ولا اقـترابـاً مـنه إلى اليهودية وابتعاداً عن المسيحية ، بل لم تشرّع المسيحية إلغاء التعدد نهائياً(٢)، وإنما ألغته الكنيسة البولسية ضمن مبتدعاتها بعد السيد المسيح ، المشترع شرعة التوراة قبله إلّا أنه أحلّ لهم بعض ما خُرّم عليهم من قبل (٣). وإنماكان ابقاء الإسلام على هذا الحدّ من الضرائرية انسجاماً مع حكمته السابقة في أصل الزواج: «إني مكاثر بكم الأمم » ، و « سوداء ولود خير من حسناء لا تبلد » ، وليس لشيدة اهتمام رسول الإسلام بتكثير عدد العرب، والمسلمين فيما بعد، لإعداد جنود يكفون لفتح الأرض كلها ،كما توهموه(١٠) . أما ما انفرد بـه الدروز ـ وهـم فـرع مـن الفـاطميين الإسـماعيليين بـل القرامطة من إلغاء الزواج الضرائري مطلقاً (٥) ، فإنما هو علم، أفضل الحال اجتهاد في مقابل النص القرآني السابق مناقضٌ له ، فهو زخرف يُضرب به عرض الحائط ، فكيف يوصف بأنه تطور

⁽۱) التمهيد: ١٠٦.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج العلمانية السورية: العدد ٤١ ص ٢١.

⁽٣) آل عمران: ٥٠.

⁽٤) مقال سيد هادي العلوي: العدد ٤١ ص٢٢.

⁽٥) المصدر السابق.

لاحق للخطوة السابقة في مجرى ثورة الإسلام لاصلاح المجتمع القديم؟ إ.(١)

وبما أن حكمة شريعة الإسلام من الزواج هي الإنجاب، وكان الإسلام ديناً متوازناً متلائماً منسجماً في تشريعاته . امتد تشريعه على اساس القيم المبدأية والعقائدية إلى زواجها برجل على غير دينها، حتى لوكان من عنصرها وذوى لغتها: ﴿ ولا تنكعوا المشركين حتى يؤمنوا﴾(٢) ، فالإيمان قيد للـزواج ، والشــرك والكــفركـلهما مانعان من ذلك ، فهو محرّم شرعاً ،كما تمنع المسيحية الزواج بمسلم، وتكون عقوبته الطرد من الأسرة المسيحية ، حتى ولوكان كلاهما عربياً ، أما الغربيون منهم فهم متسامحون في دينهم ، إلّا أن عنصريتهم تفعل على أساس طبقي ، إذ يمانعون من زواج نسائهم من أسرة ارستقراطية برجل عامي ،كما تمنع الأميرات من الزواج إلّا بمن يجري في عروقه دم ملكي ، فعنصريتهم تفعل في دائرة أوسع أفقاً.

وكان العرب في جاهليتهم يتشدّدون في زواج الأكفاء، ويعني زواج العربية بالعربي وعدم السماح بزواجها من أعجمي، فالرجل العربي الجاهلي كان يرفض حتى الزواج الشرعي لابنته أو أخته

⁽۱) مقال سيد هادي العلوي: العدد ٤١ ص٢٢.

⁽٢) البقرة: ٢٢١.

برجل غير عربي ، بل كان هذا (زواج الأكفاء) يمتد إلى ما بين العرب أنفسهم ، كزواجها في عشيرة أو قبيلة أدنى مكانة ، وواضح ما فيه من تقييد لحق حرية إرادة المرأة واختيارها لمصيرها ، فهذا أيضاً من القيود والأغلال التي وضعها الإسلام عنها في نظامه لحقوق المرأة ، بقوله سبحانه : ﴿إِنّ الرمكم عند الله أتقاكم ﴾ (١) وقوله ﷺ : «تتكافأ دماؤكم » (٢) و «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، وإلّا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » (٣) ، و تزويجه ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب من المقداد بن الأسود الكندي حليف بني مخزوم، وقوله : «إنما زوجت صباعة من المقداد لتتضع المناكح » (١).

وفي الجاهلية كان النعمان بن المنذر ملكاً صغيراً يدير مملكة تابعة لكسرى برويز الساساني ملك الفرس، وله بنات، فطلب كسرى برويز منه أن يزوجه احدى بناته، فردة النعمان ملك الحيرة، فنكل به كسرى برويزكما في الأغاني للإصفهاني الأموي. والأمويون امتداداً لجاهليتهم تحسكوا بذلك فيما يخص

⁽١) الحجرات: ١٣.

⁽٢) أصول الكافي ١: ٣٠٤. الطبعة الإسلامية.

 ⁽٣) وسائل الشيعة ١٠: ٢٧ باب ٢٨ عن الكافي والفقيه والشهذيب. طبعة آل البيت، بحار الأنوار ١٠٣: ٢٧١. باب الكفاءة، عن آمالي الطوسي: ٢٧٧، وفتح الأمواب: ٣٧٣، ونوادر الراوندي: ٣٧٤.

⁽٤) وسائل الشيعة ٢٠: ٦٩، باب ٢٦ عن الكافي والفقيه والتهذيب ط آل البيت.

زواج العربية بالأعجمي، وسعوا لجعله حكماً شرعياً، حتى حملوا بعض الفقهاء الموالين لهم على القول به، خلافاً لقسول الله ورسوله وشريعته، ورفضته المعارضة من أهل البيت على وشيعتهم وغيرهم، مما حمل عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي على إبطاله في خلافته، وإن استمر فتوى وعملاً حتى اليوم (١٠).

وكأنّ العربي الجاهلي حسب النجاح في الزواج ألّا يكون في الأباعد، ولذلك كان يسمّي الزواج الأباعدي بالتفشل _ من الفشل _ وان كان قد أدرك تجريبياً أن النسل الناتج من الزواج الأقاربي ضعيف ضاو، ولذلك سمّاه بالإضواء، فيقال لمن تزوج امرأة من ذوي قرابته وأولد منها: أضوى فلان، أي ولد له ولد ضاو ضعيف لزواجه من قريبته. قيل: ومنه الحديث النبوي الشريف: «افربوا لا تُضووا».

أما الزواج بذات القربى القريبة من المحارم، فإنما يُحكى عن المجوس من الفرس، أما عند الجاهليين من العرب فإنماكان من النكاح الممقوت عندهم ما أسموه ينكاح المَقت، وهو استيلاء الابن بعد موت أبيه على زوجة أبيه، واستيلاؤه عليها يعني وضعها

 ⁽١) رئيم مجلة الهادي العدد: ٥ السنة الرئيمة، مقال الكفاءة الزوجية في الإسلام، لمحمد هادي اليوسفي الغروي.

تحت وصايته ، فإن شاء تزوّجها إرثاً بلا إرث ولا مهر ، أو يزوّجها لآخر ويرث مهرها ، ومع ذلك كان شائعاً عندهم . ولم يسمحوا بزواج سائر المحارم كالأم والأخت والبنت ، وحرّموه قطعاً .

أما الإسلام فقد حرّمهما بتاتاً في قوله سبحانه: ﴿ حُرّمت عليكم أشهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللآتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللآتي في حجوركم من نسائكم اللآتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً * والمحصنات من النساء ﴾ (١).

وكان في الجاهلية نساء من فئات معينة تقع ضمن قبيلة أو عشيرة أو بطن أو فخذ، يتزوجن بأكثر من رجل إلى تسعة رجال، وقد وردت أخبار عن نساء كان لهن في وقت واحد تسعة أزواج وكان لديهم لهذا الزواج اسم هو نكاح الرهط، والرهط ما بين ثلاثة إلى تسعة رجال، نعم كان من النوادر، ويقتصر فيه على أوساط معزولة اجتماعياً. ويؤخذ من المدونات الرافدينية القديمة عن الملك السومري اوركاجينا المتوفى في عام (٢٣٧١ ق.م) أنه قرر منع هذا الزواج، مما يكشف عن وجوده في أراضي الرافدين

⁽۱) النساء: ۲۲ ـ ۲۴ .

أيضاً، فأنهاه الإسلام نهائياً ، ولم يصلنا عن هذا العهد من يرجع نسبه القريب إلى زواج الرهط إلا نادراً .

وطبيعي أمر قلة النقود في الجاهلية إلّا في المدن التجارية مثل مكة، وبتبع ذلك؛ أنه قلما كان يُستعمل النقد في مهر المرأة إلّا في مثل مكة ، فهو في الغالب من الإبل خاصة ، وسمي المهر سياقاً أخذاً من قولهم : ساق إليها مَهرَها ، أي ساق إليها الإبل التي اتفقوا على أن تكون مَهرَها ، ويسميه الإسلام الصّداق ، وكأنه علامة على صدق الزوج في التزامه بلوازم الزواج الشرعي وتعهده به ووفائه له ، ولا يسميه الإسلام بالأجر إلّا أجراً لها على التزاماتها بمثل ذلك، وليس أجراً على المباضعة (١) ، وإلّا لاستحقته غير الشرعية أيضاً ،

القيمومة الزوجية في نظر الإسلام

ومر الكلام عن قيمومة الأب في الجاهلية وأنه هو الذي كان يقرر مصيرهم ويتولّى تزويجهم باختياره، تبعاً لحساباته الخاصة به، وأن أمر البنت كان بيد والدها، فإن مات فبيد إخوانها أو أعمامها ومنهم يخطبها الخاطب، وواضح ما في ذلك من حدود وقيود على حقها في تقرير مصيرها بنفسها وحرية إرادتها

⁽١) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج السورية: العدد ٤١ ص٢٨.

واختيارها .

وفي الإسلام اتخذت قيمومة الرجل على المرأة وضعها القانوني بنص الآية الرابعة والثلاثين من سورة النساء بقوله تمالى: ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ أي الأزواج على زوجاتهم، ولم يقل: الآباء قوامون على البنات، ولا الأخوة على الأخوات، ولا الأعمام على بنات الأخوة، ولاكل رجل على كل امرأة، وإنما الأزواج على زوجاتهم.

وحسب مصطلحات علم الاجتماع الغربي وتصنيفه المجتمعات إلى النظام الأمومي ثم النظام الأبوي، ترجع القيمومة الجاهلية إلى تقدم النظام الأبوي على الانظام الأمومي المفترض سابقاً، وبالمقارنة والمقايسة المنصفة فيما بين القيمومة الأبوية والزوجية في الجاهلية، وبين القيمومة الأبوية والزوجية في الإسلام، يعرف المنصف أن الشريعة الاسلامية لم تؤكد ما كان قائماً سابقاً في الجاهلية (۱)، بل هذا القول من جاهلية القرن العشرين.

والمفروض أن أحكام الطبائع ومظاهرها هي أصل القيمومة ومسؤغها، وذلك ما وردت الإشارة إليه في الآية الكريمة : ﴿بما

⁽١) مقال السيد هادي العلوى لمجلة النهج السورية: العدد ٤١ ص ١٨.

فضل الله بعضهم على بعض ﴾ (١)، ولا يتحمل القرآن الكريم سوء تفسير بعض من نصب نفسه لتفسير القرآن الكريم بآرائه البشرية، في القرن السابع الهجري ، ففسر تخصيص الرجل بالقيمومة بتفوقه على المرأة ب«العقل والحزم والرأي والقوة والجهاد ، وكمال الصوم والصلاة ، والنبوة والخلافة والإمامة ، والأذان والخطية، والجمعة والجماعة ، والشهادة في الحدود والقصاص ، وتضعيف الميراث ، وملك النكاح والطلاق ، وإليهم الانتساب ، وهم أصحاب اللحى والعمائم»، فهل من المعقول اعتبار العمائم من الأسباب الموجبة للقيمومة ؟ ألا يكفي هذا دليلاً على الغلط ؟ .

والمتفق عليه في سبب نزول الآية عند أصحاب أسباب النزول كما أورده المفسرون، ومنهم الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ) في تفسير التبيان عن ابن جريح والحسن والسدّي وقتادة، أن رجلاً لطم امرأته فجاءت إلى النبي تلتمس القصاص (٢٠). ونقل الطبرسي في مجمع البيان عن الكلبي قال: «نزلت في سعد بن الربيع وامرأته خولة بنت محمد بن مسلمة، وعن أبي روق: نزلت في جميلة بنت عبد الله بن أبي أوفى وفي زوجها ثابت بن قيس بن شماس، وعن

⁽١) النساء: ٣٤.

⁽٢) التيان ٢: ١٨٩.

مقاتل قال: نزلت في سعد بن الربيع وامرأته حبيبة بنت زيد بن أبيها، أي زهير الأنصاريين، نشزت عليه فلطمها، فانطلقت إلى أبيها، فانطلق معها إلى النبي فقال: أفرشته كريمتي فلطمها، فقال النبي: لتقتص من زوجها، فانصرفت مع أبيها لتقتص منه، فأنزل الله عليه هذه الآية في منع القصاص (بينهما)، فقال النبي على الأودنا أمرًا والذي أواد الله أمرًا، والذي أواد الله خير. ارجعوهما فهذا جبرئيل أتاني وأنزل على هذه الآية، وتلا الآية»(١).

فالآية شرعت في مجال حق الرجل في ضرب المرأة لا مطلقاً، بل شرط ذلك بنشوزها وعدم كفاية الوعظ والهجر ، والمفسرون والفقهاء متفقون على أنه ضرب غير مبرح ، فهو في النتيجة ليس ضرب تعذيب ، بل ضرب تأديب لحصول الطاعة ﴿فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سيلاً إن الله كان علياً كبيراً ﴾ (١)، فالآية إذن أباحت للرجل ضمن حقوقه ضرب امرأته ومنعت العكس ، فقد منعت الرجل أيضاً من البغي عليها في غير مخافة نشوزها عن حقوق الزوجية ، ومن التسرع رأساً إلى «آخر الدواء الكي» من دون استفراغ وسعه بالوعظ والنصح والإرشاد ، ثم الهجر في المضجع اتماماً للحجة عليها. فمنم المرأة من المعاملة بالمثل (ان تقابله بالضرب) ، يقابله عليها.

⁽١) مجمع البيان ٣: ١٨.

⁽٢) النساء: ٣٤.

منع الرجل من الضرب المتسرّع غير المتدرّج إليه بعد الوعظ والهجر. والآية في موردها عتبت على المرأة في مطالبتها من زوجها القصاص، وعتبت على زوجها تسرّعه إلى الضرب إن لم يكن قد راعى تدرّج المراتب، انصافاً بينهما، أليس كذلك ؟!.

ولعدم ورود نصوص قاطعة تقنينية تفصيلية لمظاهر القيمومة والنشوز ، اختلف الفقهاء في التفاصيل ، بعد اتفاقهم على انتقاض طاعة الرجل فيما إذا تضمّن أمره معصية ،كأن يحملها على البغاء والزني ، أو يأمرها بترك الصلاة، ونسج الغزالي صيغة مغلقة لها ضمن آدابه في كتاب النكاح من الإحياء حيث قال: « النكاح نوع رقِّ ، فهي رقيقة له ، فعليها طاعة الزوج مطلقاً في كل ما طلب منها في نفسها مما لا معصية فيه »(١)، ولعل الغزالي وضع هذه الصيغة المغلقة متأثراً بدونية المرأة لدى بعض اللغويين القدماء ، أما القرآن فقد قال : ﴿ ولا تزرُ وازرة وزر أُخرى ﴾ (٢) ، فلا يرر القرآن والإسلام وزر لغة العرب القدماء، ولا ما تأثر بها من صيغ الغزالي المغلقة ، ويكفينا جواباً عليه من القرآن الكريم قوله سبحانه : ﴿ فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف، (٣)، وليس الغزالي كـل الفقهاء ، ولا فتواه هو القول الفصل، إن لم يكن هنا أقرب

⁽١) إحياء علوم الدين، كتاب آداب النكاح.

⁽٢) فاطر: ١٨.

⁽٣) البقرة: ٣٢٤.

إلى الهزل.

وإذا استمعنا إلى هذا القول من الغزالي ، فلنستمع قولاً آخر للعلامة الطباطبائي في تفسيره الميزان ، فنتبع أحسنهما، قال : «وليست قيمومة الرجل على زوجته بأن لا تنفذ لها فيما تملكه إرادة ولا تصرّف، ولا ألا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفردية والاجتماعية ، والدفاع عنها والتوصل إليها بمقدماتها الموصلة ، بل معناها أن عليها أن تطاوعه فيما يرتبط بالمباشرة والاستمتاع حضوراً ، وتحفظ غيبته فلا تخونه بأن تمتّع غيره من نفسها ماليس له منها ، ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من ماله وسلطها عليه في الحياة المنزلية والزوجية المشتركة : ﴿فالصالحات قانتات حافظات للغيب بماحفظ الله ﴾ (١).

وحق الزوج في طلاق زوجته ليس من جملة مظاهر قيمومة الرجل على امرأته (٢)، ولا من تفريعاته (٢)، وإنما هو حق مستقل لقولهم على «الطلاق يد الرجل »(١).

⁽١) الميزان ٤: ٢٤٤ ط بيروت، والآية ٣٤ من سورة النساء .

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج السورية: العدد ٤١ ص٣٦.

⁽٣) المصدر السابق: ١٨.

⁽٤) وسائل الشيعة ٢٢: ٩٨ باب ٤١ ط آل البيت.

الطلاق في الإسلام

وكما قيد الإسلام قيمومة الرجل على المرأة ، كذلك لم يترك حقّه في طلاقها بلا حدود وقيود ، بل قيده ببقيود عديدة تذكّر بالمثل السائر: «الشيءُ كلّماكثر قيوده عزّ وجوده» وللغاية نفسها ، فلم يترك الطلاق لعبة تقع بمجرد التحدث به ، أو بمجرد أن يقول لها: أنت طالق، أو أن يقول لها في سورة غضب : «أنت علي ، أو طهرك علي كظهر أمي» فتحرم عليه ، كماكان عليه أهل الجاهلية «ولم تكن المرأة في الجاهلية تتبادل هذا الحق مع الرجل ، كما أوهمه الواهم» (1) فالإسلام لم يكرس في شرعه للرجل هذا الانطلاق الجاهلي، بل حرمه وأوجب عليه كفارة الظهار طريقاً من طرق تحرير رقاب الأرقاء العبيد والإماء حسبةً لله تعالى .

هذه نقطة ، ونقطة أخرى هي أن المرأة هي الأخرى تملك حق الطلاق أيضاً في صيغة المخالعة ، ويستند هذا الحق فيما يستند إلى قضية زوجة ثابت بن قيس التي جاءت إلى رسول الله وقالت له: «يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في دين و لا خلق ، ولكني اكره الكفر في الإسلام» ، وكان ثابت دميماً وهي حسناء ، فسألها النبي : « أتردّين عليه حديقته ؟ فقالت : نعم » ، فدعاه رسول الله وقال له : «اقبل الحديقة وطلّقها تطليقة » ، ونض القرآن الكريم على ذلك فقال تعالى : ﴿ ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن

⁽١) مقال السيد هادي العلوى: العدد ٤١ ص٢٦

يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به في (١)، وأفادت أن المرأة يمكنها التنازل عن مهرها إذا هي رغبت في طلاقها ، والمستنبط منها فقهياً جواز التفريق بالخلع لوجود ما ينقرها منه ، فيمكنها أن تطلب المخالعة بتنازلها عن مهرها ، ويمكنها أن تتحمل وتواصل عيشها معه.

وهناك حالة أخرىٰ ، وهي أن يكون مضيّقاً عليها ظالماً لها ، فيرى الحاكم أن يرغمه علىٰ طلاقها .

و توجد حالة ثالثة ، وهي شرط الرجل في عقد زواجه بالمرأة لهاكل ما ترغب فيه ، وتشترطه لنفسها عليه إلا شرطاً يخالف الكتاب والسنة ، ومنه أنه اذا تزوج عليها فهي وكيلة عنه منذ الآن ووكيلة عنه لتوكيل ثالث عنه ليطلقها عنه ، فتتخير بذلك بين الانفصال واستمرار اتصال حبال الزوجية والنكاح والبقاء على عهدته وذمته . هذا هو التخيير الشرعي الوحيد لها من دون مشروعية أي تخيير آخر .

والآن بعد هذه الاطلالة، لنا أن نرة على الفكرة السائدة حول الطلاق وأنه من حق الرجل وحده ، وقد مرّ بنا سابقاً أن الإسلام أعطى المرأة حق الشكوى إذا قصر الزوج عن واجبه الجنسي ووضع حدّاً أقصى يجوز بعده رفع دعوى قضائية لذلك ، وهو أن

⁽١) البقرة: ٢٢٩.

يتركها أكثر من أربعة أشهر سفراً أو أكثر من أربعين ليلة حضراً ، ويشمل حق الشكوى حالات العجز والعنّة ، وينجوّز لها طلب التفريق فيها .

أما إذا أراد العزل، زوج لا يريد الإنجاب من علاقة جنسية مع امرأة ما لا يراها صالحة لئن تكون أم أولاده ـ والمقصود بالعزل أن يقذف خارج الرحم لمنع الحمل _وقد أقـز ذلك جـل عـلماء المذاهب الإسلامية ، فالمحقق الحلي من كبار فقهاء الشيعة في القرن السابع الهجري في بابل العراق ، أقره للرجل ، واشترط أن يكون باتفاق الزوجين ورضاهما^(١) وأباحه قبله مـن أهـ السـنة الغزالي ، وردّ علىٰ القائلين بتحريمه في آداب النكاح من إحيائه، وقد رويت أحاديث نبوية فيه ، فليس الفـقهاء فـي هـذه المسألة يخالفون نبيّهم، ولا يعدّلون أحكامه بمراعاة الظروف ،كما أوهمه الواهم(٢)، نعم ، يمنع الإجهاض باتفاق الفقهاء بـلا خـلاف فيما بينهم ، فهو من الاحكام الوفاقية المجمع عليها لديهم ، بل حتى في سابق الأديان الإلهية السماوية .

واشتراط جمع من فقهاء الإسلام أن يكون العزل بـاتفاق الزوجين ورضاهما ً كما مرّ ، يرفع من مكانة المرأة إلى مساواة

⁽١) المختصر الناقع من فقه الشرائع: ١٩٧٠.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي: لمجلة النهج: العدد ٤١ ص ٢٩

⁽٥) يلاحظ هنا أن يعض العلَّماء انمناخرين كالسيد الخوتي والسيد الصدر أباحا للمرأة أن←

الرجل ومصافَّه ، بينما لو تركنا هذا الفقه وصعدنا إلى اليونان _ آباء الفكر الاوربي الحالي ـ وجدنا ارسطو يقول في كتاب السياسة : «إن الطبع (الطبيعة) هو الذي عين المركز الخاص للمرأة والعبد»(١)، فالذي نراه في تخريجات ارسطو أن المرأة تُعامل لديه كالعبد، في مجتمع عبودي متداخل مع مجتمع بدائيي في مجتمعات غابرة تدفن فيها المرأة حيّة مع زوجها المتوفى. أما الجاهليون من العرب فقد كانوا يمدّدون عدّة الأرملة إلى سنة ، تلزم فيها المرأة باجتناب الزينة ولبس الثياب الخشنة الخلقة ولزوم بيتها ، وكأنها عقوبة معوّضة عن دفنها معه في تلك المجتمعات الغابرة ، وكأن عليها قدراً من المسؤولية عن الزوج المتوفى يتعيّن علىٰ المرأة أداؤه ، بالامتناع عن الزواج ولزم البيت سنة مع لبس أخشن الثياب وإهمال الزينة ، فليست العدّة هنا لمجرّد التأكد من عـدم وجـود حمل منه لديها . أجل ، هكذا أُخضعت المرأة الجاهلية للعدة .

وكذلك أخضعت المرأة المسلمة للعدة ، ولكن عدة المطلقة ثلاثة أشهر تقريباً وعدة الأرملة أربعة اشهر ، وليس على المطلقة قيد يزيد على عدم الزواج في هذه المدة ، وهو نفس القيد بخصوص الأرملة . والقصد من هذا القيد التأكد من كون المرأة

حاملاً من زوجها المطلِّق أو المتوفىٰ عنها ، حتى تتعين نسبة المولود إلى أبيه ولا يختلط مع الزوج الجديد . وقد عالج الإسلام عدة الأرملة على غرار المطلقة ، سوى زيادة الشهر على مدة العدة ، وقننها بالتأكد من ظهور علامات الحمل ، فإنها إذاكانت حـاملاً وولدت تكون في حل من الزواج بآخر فور انتهاء مدة النفاس إن كان لها نفاس، ولا يكون اكثر من اقصى فترة الحيض، عشرة أيام، وما زاد فلا حرج منه عليها ، فهو استحاضة حتى ولو كانت كثيرة ، في مذهب أهل البيت على ، فالأرملة تُعفىٰ من استكمال العدة إن ولدت، وقد ثبت هذا بنص قرآني في الآية الرابعة من سورة الطلاق في قوله سبحانه: ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ (١) ، أي إن أجل العدة ينتهي بالولادة ، وليس في القرآن والحديث والسنة نص آخر فيه قيود زائدة على عدة الأرملة ، فهذا التشريع قد قلص مدة العدة الجاهلية من سنة إلى أربعة اشهر ، بلا قيود زائدة الزامية ، اللهم إلّا الندب إلى آداب وسنن مستحبة يكره تركها ولا يحرم ؛ ففي جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي ، وهو أكبر موسوعات الفقه الشيعية ، يورد المؤلف أحاديث عن الإمام الصادق على تجيز للمعتدة أن تتزين لغير ريبة (أي ألّا يكون من نيّتها وقصدها اضهار زينتها لإغراء الرجال) ، وأن تخرج بها

⁽١) الطلاق: ٤.

من بيتها بل دارها ، غير مشروط بضرورة ، ولكنه مكروه بغير ضرورة (١) ، فلا يجب عليها أن تلزم منزلها حسب العادة الجاهلية ، وإنما يستحب لها ذلك وتندب إليه بغير الزام ووجوب كما أوهم الواهم (٢).

وقد أورد المسألة والحكم المحقق الحلى كذلك في كتاب النكاح من شرائع الإسلام ، وهو وإنكان متأخراً عن الشيخ الطوسي بقرنين تقريباً ، فهو عربي هُذلي من بني هُذيل ، وقد نصّ على جوازها ، فلم يتجه قول من اتهم بهذا الحكم الفقهاء من أصل فارسى ومنهم الطوسى ، باعتبار أن الفرس أقرب إلى هذه الأُمور لإباحتهم قديماً نكاح المحارم ،كما أوهـمه الواهـم(٣). فـالفقهاء الشيعة من أصل عربي كذلك لا ينقضون هذا الحكم كسما أقـر بــه الواهم، وهل يعتبر أئمة أهل البيت من الباقر والصادق والكماظم ﷺ من الأعاجم ؟!كلا ، ولكن الشريعة الإسلامية تضمنت أحكاماً للجنس تجعل ممارسته ميسورة وقليلة الكلفة ، وتناولها الفقهاء أحكاماً إلهية حسب الأدلة الفقهية الشرعية ، ذلك أنَّ الشريعة كبحت الغريزة الجنسية بمقدار الكفاية ، وأخيضعتها للإرادة الشرعية بما يماثل المثل الاجتماعية الصالحة ، والشريعة

⁽١) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ٣٢ ـ ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

⁽٢) مقال السيد هادي العلوى لمجلة النهج: العدد ٤١ ص٢٠.

⁽٣) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج: العدد ٤١ ص.٣٠.

بعد شريعة توازن وحكمة وليست شريعة الرهبانية والكبت ، نعم ، الى مثل هذا تستند هذه الأحكام الشرعية ، لا إلى افتراض أولية الغريزة الجنسية وعدم اخضاعها وكبحها ، كما أوهمه الواهم (١).

أجل ، إنّ الحضارة الأوربية انطلقت من أولية الغريزة الجنسية، وعدم الحاجة إلى كبحها بالمثل الاجتماعية أو اخضاعها للارادة ، وتوغل الطور الأميركي الراهن من الغربيين إلى مدى أن أدرجوا في قوانينهم أحكاماً تتعلق بالشذوذ الجنسي للرجال والنساء ، أضفيت عليه نفس الشرعية القائمة في الزواج الشرعي ، بينما الشريعة الإسلامية تعاقب على هذا اللون من الممارسة الجنسية ، فإنكن نساءً فعليهن حدّ المساحقة ، ثـمانون جـلدة ، وإنكانوا رجالاً أوقبوا فالإعدام، وإلا فحد التفخيذ مئة جلدة . أما ممارسة الشذوذ مع الزوجة ولو برضاها ، فقد اتفقت الكتب الأربعة للصدوق والكليني والطوسي علىٰ حديث نبوي ظاهر في تحريمه، ولو أنَّ بعض الشيعة ومعهم بعض المالكية من السنة حملوه علىٰ الكراهة الشديدة ، ولم يحترموه إذاكان برضاها هيي ، ومع ذلك وهم الواهم أنّ جنسانية الغربيين أعدل من جنسانية الإسلام ؛ لأنها تعم الجنسين . هذا وهو يقول : «ولو أنها بهذا المعدل فتحت باباً أوسع للعاهات الجنسية ، وآخرها وباء الإيـدز الذي هـو مـرض

⁽١) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج: العدد ٤١ ص ٣٠.

غربي في المقام الأول»^(١).

وأوهم هذا الواهم أنّ الشيعة خاصة توسعوا في أحكام النكاح، ويدخل فيه إباحة المتعة المحرمة عند غيرهم لمخالفة عمر بن الخطاب لها، وأحلّوا جِماع الفّهر للجواري، وهو محرم في بقية المذاهب ، بحرمة نظر الجارية الأخرى إلى عورة مثلها، بل حرمة الوطء مع وجود ناظر آخر محرّم، أما إباحة المتعة فتتبع أدلتها الشرعية المشروحة من الكتاب والسنة، كما شرحت في الكتب المُعدة لذلك (٣).

إرث المرأة في التشريع الإسلامي

إن مبدأ توريث المرأة كان خطوة كبيرة للثورة الإسلامية الأولى الأم، في مجتمع كان يفرض الحرمان التام على النساء، فكانت المرأة في الجاهلية محرومة منه، إذ كان الذكر هو الوارث الوحيد، وإذا لم يكن بين الأولاد ذكور ذهب الميراث إلى الأعمام، كما أخرج مسلم بن الحجّاج القشيري النيشابوري في الصحيح عن

⁽١) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج: العدد ٤١ ص٣١.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي لمجلة النهج: العدد ١١ ص٣٠.

⁽٣) راجع كتاب المنعة للميد جعفر العاملي والمنعة والاصلاح الاجتماعي للمحامي ترفيق الفكيكي البغدادي وكتاب فقه الجنس في قنواته المذهبية للذكور الشيخ أحمد الوائلي وأصل الشيمة وأصولها لكاشف النطاه. والمنعة بين السنة والبدعة للميد مرتضى الموسوي الأردبلي النجفي.

عمر بن الخطاب قال: «والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً، حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وقسم لهن ما قسم»(۱)، وذلك في أيام معركة أحد، حيث قتل الصحابي سعد بن الربيع وخلف بنتين، فجاء عمهما واستولىٰ على ميراثهما ولم يترك لهما شيئاً، فجاءت أمهما إلى النبي على شاكية، فاستمهلها إذ لم يكن مسبوقاً بشيء في ذلك، فعندئذ نزلت آية المواريث، فدعا عمهما وقال له: «أعط ابتى معدالثلين، وأعط أقهما النعن، وما بقى فلك».

وكذا نرى المرأة الأوربية في العصور الوسطى حتى عصر النهضة الصناعية الكبرى محرومة من الإرث عموماً ؛ فغي بريطانياكان يذهب جميع الموروث إلى الابن الأكبر ، فلم تكن تُحرم منه البنات فقط ، بل حتى سائر البنين غير الأكبر ، وعند الساميين القدماء والسومريين أعطت شريعة أوراغو حق الإرث للبنت بشرطين : أن تكون وحيدة والدها ، وعازبة بعد لم تتزوج . وفي شريعة حمورابي كذلك تحرم منه المتزوجة ، وإنما تورث العازبة ، بينما حصص الميراث في الإسلام شاملة للأولاد جميعاً بنات وبنين ، اعزاباً ومتزوجين ، إلا أنّ حصة البنات من الميراث نصف حصة البنين .

وأما مسألة إعادة النظر في هذه الحصص _ مع تطور المجتمع

⁽۱) صحيح مسلم ١٤٠٤.

الإسلامي. ـ ليكون الجنسان متساويين في ذلك ، فإنما يتوقعه وينظره من لم ينظر في أصول الفقه في الإسلام ، فلا يعرف ماهي أدلة الأحكام في الإسلام ، ولا يعرف ما أجاب به أولياء الإسلام عن هذا التساؤل القديم .

فقد روى الصدوق في علل الشرائع بسنده عن هشام بن سالم عن الأحول قال : «قال لي ابن أبي العوجاء : ما بال المرأة الضعيفة لها سهم واحد وللرجل القوي الموسر سهمان ؟ قال الأحول : فذكرت ذلك للصادق على فقال : على الرجال النفقة والعاقلة والجهاد ، وعد غيرها وقال : ولس هذه عليها ، فلذلك مجعل له سهمان ولها سهم » .

وروى فسيه بسنده عن عبد الله بن سنان قال : «قلت للصادق الله : «قال : «للصادق الله عنه عله صار الميراث للذكر مثل حظ الاثنين ؟ قال : الم عنه الصداق » .

وروى فيه بسنده عن أخيه محمد بن سنان أنه كتب إلى الرضائية بمسائله : «علة إصاغة بمسائله : «علة إعطاء النساء نصف ما يُعطى الرجال من الميراث ، لأنّ المرأة إذا تزوجت أخدت وأعطاها الرجل ، فلذلك وُقر عليه ، ولأنّ الأنثى في عبال الذكر إن احتاجت فعليه أن يعولها وعليه نفقتها ، وليس على المرأة أن تعول الرجل ، وإن احتاج فلا تؤخذهى بنفقه ، فلذلك وُقر عليه »(١).

⁽١) علل الشرائع ٢: ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

وفي دية المرأة ، وهي العوض المالي عن قتلها خطأً ، انــفرد بعض فقهاء القرن الأول والثاني ، ومنهم ابـو حـنيفة ، بـالفتوي بتساويها مع الرجل ، واستند الجصّاص الحنفي في ذلك إلى الحديث النبوي الشريف المتفق عليه في خطبة حجة الوداع قال : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » ، وزاد مساواة الأحرار وسائر العباد حتى من غير المسلمين ، بتعميم المسلمين على الناس ، وهو سواء عند أبي حنيفة والشافعي (١)، في حين حكم أكثر الفقهاء بأن ديتها نصف دية الرجل ، والجاري على ألسنة العامة من الناس هـو أنّ الدية هي ثمن الدم ، وعليه فتنصيفها يعني أنَّ دم المرأة أرخص من دم الرجل بمقدار النصف منه (۲)، ولنا أن نهمل ما يجري على ألسنة العوام من الناس من أنّ الدية هي ثمن الدم ، لجريانه عملي ألسنة العامة دعوى بلا دليل ، ولنا أن نسحب ما أجاب بــه أولياء الإسلام من أئمة أهل البيت إليم على السؤال عن مناصفة إرثها ، إلى هذه المسألة عن مناصفة ديتها ، فالسؤال عن المناصفة وهي جارية في البابين، ولا فرق في البين.

قيد مفتعل

أما المنع من السفر وهو قيد آخر لحرية المرأة ، فإن اتـفق

⁽١) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٤٣.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوي في مجلة النهج: العدد ٤١، ص ٢١.

بعض فقهاء العصر العباسي على عدم جواز سفر المرأة ثلاثة أيام إلى خارج بلدها إلا مع محرمها، وارتاب آخرون ألا يكون هذا الحكم من الإسلام بل من إضافات الفقهاء في العصر العباسي، فإن آخرين من فقهاء مذهب أهل البيت في لم يرتابوا في ذلك، جازمين بأنه من إضافات الفقهاء في العصر العباسي، وأما حكم الإسلام في مذهب أهل البيت في فإنما هو كراهية ذلك وليس حرمته، ثم الكراهية إنما هو فيما لم تضطر إليه عرفاً أو شرعاً، كالحج الواجب إلى بيت الله الحرام حجة الإسلام، أما ذلك فعتى لو نهاها زوجها فإنه كما جاء في الحديث النبوي الشريف: « لا طاعة لعظورة في معصية الخالق» (١).

أهليّة المرأة للولاية

روى البخاري والترمذي والنسائي عن أبي بكرة قال: «لما بلغ رسول الله على أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح، ورواه أحمد في مسنده: « لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة»، ورواه الحراني في تحف العقول بهذا اللفظ، ورواه الشيخ الطوسي

⁽١) المبسوط للطوسي ٧: ٤١.

في كتاب الخلاف في الفقه مرسلاً: « لا يفلع قوم وليتهم امرأة »(١)، وقالوا: الولاية ثلاثة : الخلافة أو الرئاسة ، وإمامة الصلاة ، والقضاء. وجوّز أبو حنيفة ولايتها للقضاء فيما تصح فيه شهادتها ، وجوّزها الطبري مطلقاً ،كما جوّز هو وصاحبه أبو ثور إمامتها للصلاة كذلك، وجوّزها الشافعي للنساء ، ويقف الوفاق الفقهي على الخلافة ، إذ يشترطون فيها الذكورة (٢)، وفي الاستدلال والاتفاق مجال للنظر.

الحجاب

المعروف في عرف الأديان أنّ الإنسان الأول هو آدم أبو البشر ومعه زوجه الأم حواء ، والمعروف في عرف مذهب أهل البيت على أن أولاد آدم تزاوجوا فيما بينهم إخوة وأخوات ، وعليه فأولادهم محارمهم ، جدّ وجدة وإخوة وأخوات وأعمام وعمّات وأخوال وخالات ، ولعل في هذا المقطع من التاريخ الديني ما

⁽١) ياب كتاب البين على الله الله كسرى وقيصر من كتاب المغازي من صحيح البخاري ٢٠٠٣م باب ٢٠٠٨ صديد (١٣٦٥ وباب النهي عن الب ٢٠٤ صديد (١٣٦٥ وباب النهي عن السحمال النساء في الحكم من كتاب آداب القضاء من سنن النسائي ٨: ٢٢٧، مسئد أحمد ٥: ٨٦٨ تحف الدقول: ٣٥ الخلاف في الفقه ٢٠٠٢.

 ⁽٢) وظهر أخيراً النقاش الفقهي حتى في هذا، وممن تناوله بهذا النقاش الشيخ محمدمهدي شمس الدين العاملي في كتاب مستقل بعنوان أهلية المرأة لنولي السلطة في (١٦٠ صفحة) وهو الكتاب الثاني من مسائل حرجة في فقه المرأة، يسبقه الكتاب الأول الستر والنظر في (٢٨٠ صفحة).

يلتقي بالتاريخ المادي الزاعم أنّ الناس كانوا منكشفين للطبيعة بما فيهم المرأة في المعاشر البدائية ، أما ماعدا المعاشر البدائية فالزيّ المشترك المعتاد لنساء الشرق القديم كان طويلاً فضفاضاً لا يتقسم على الجسد، وإنما يظهر منهن بعض السواعد والأقدام ، عاطلة أو محلاة بالحلي من الذهب والفضة واللؤلؤ والعقيق وغيرها ، على النهج السائد في نساء الشرق من الاحتشام بغطاء الشعر التقليدي ، كالرجال أيضاً ، مع اختلاف أغطية الرأس بين الشعوب نساءً ورجالاً ، ولعلّه بدأ الحجاب مع وجود التناكر بين الأرحام المحارم مع تكاثر البشر من أبناء آدم الله ، وتشترك فيه الأديان السماوية الثلاثة .

والعرب خاصة كانوا يتعتمون ، و «العمائم تيجان العرب» ، فعلى رؤوس رجائهم العمائم ، وعلى رؤوس نسائهم الخُمرُ . وجاء في التاريخ أنّ من السنن الحنيفية التي كانت لعبد المطلب في دار الندوة ، أنّ البنت إذا بلغت مبلغ النساء أتوا بها إليه فيلبسها الخمار . وقالوا : وكان وجهها مكشوفاً ، وأحياناً تُسدل خمارها على كتفيها فيظهر بعض صدرها . واستمرت المرأة على هذا الزيّ بعد الإسلام حتى منتصف ما بعد الهجرة ، ثم فرض الحجاب بغير زيادة كثيرة على ماكان سوى ستر الصدر ، وزيادة الحشمة بعدم اظهار مفاتن الجسد .

وقد فُرض الحجاب بآيتين : الأُولى : الآية التاسعة والخمسين من سورة الأحزاب الخامسة نزولاً في أواخر السنة الخامسة للهجرة، والتسعون في النزول العام(١)، ونصّها : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيِّ قَبْلُ لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهنّ من جلايبهنّ ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذِّين ﴾ (٢)، وبناته وأزواجه ونساء المؤمنين بمعنى أزواجهم حرائر ، والحرائر بفضل انتسابهن إلى العوائل كنّ بطبيعة الحال أكثر خفراً وصوناً وحصانة ، أما الجواري فلعدم انتسابهن إلى العوائل كنِّ أكثر انفلاتاً . وجاء في الروايات أنَّ شباب المدينة كانوا يلاحقونهن . وتأكيداً لهذا التفريق كانت هناك أعراف وقوانسين سابقة ـكالقانون الأشوري مثلاً ـ تلزم الحرائر عند خروجهن من بيوتهن بحجاب لرؤسهن ، بينما تمنع الجواري من ذلك . وإماء العرب في الجاهلية كن يكتفين بالخمار للرأس والدراعة للصدر، ولكنهن ـكما يفهم من الآية ـكن يتطوّعن أحياناً للتحجّب تشبّهاً بالحرائر ، فعدم اختلافهن في الزي مع الحرائر عرض الحرائر مع الجواري لتحرش الشباب، فاشتكت الحرائر _كما في التفاسير _ إلى أهليهن ، فنزلت الآية تأمرهن بحجاب إضافي يميزهن عن إمائهن كما صرحت الآية : ﴿ ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذَين ﴾ ، وكانت

⁽۱) التمهيد ١٠٦٠.

⁽٢) الأحزاب: ٥٩.

وسيلة القرآن إلى ذلك هي إدناء الجلابيب.

ولم يتفق اللغويون ـ ويتبعهم المفسرون ـ في معنى الجلابيب، ففسروه بالقناع والخمار والملحفة ، وكأنها الثوب أوسع من الخمار ودون الرداء ، أو الثوب الذي تلبسه المرأة فوق ثيابها ، أو الثوب الواسع الذي يستر جميع البدن من أعلاه إلى أسفله ، وعليه شاهد من قول المتنبي ، واختاره القرطبي في تـفسيره ، وهـو المـعني المعروف حتى اليوم بصيغة الجلابية ، وهي ثوب فضفاض طويل تلبسه المرأة ـ بل الرجل ـ في شتى البلدان العربية ، فمع هذا ليس الجلباب عبارة عائمة غائمة ، بل هو شيء واضح محدد كعلامة تميّز الحرة عن الجارية ، وهو التعليل الذي ذكـرته الآيــة للأمــر بالجلابيب، ليس في الآية أمر بستر الوجه علامة تميّز الحرة عن الجارية ، وإن أخذ به بعض الفقهاء والمفسرين ، أو قبل فقهاء المفشرين، مع بعض المفسرين الروائيين، إذ رووا أنَّ نساء المدينة حجبن وجوههن بعد نزول هذه الآية من سورة النساء، وعليه اعتمد من تشدد في حجاب الوجه فيما سوى الحج في حال الإحرام. والمتفق عليه هو أنَّ الجواري غير مشمولات بهذا الحكم في هذه الآية بالحجاب الإضافي للحرائر بالجلابيب.

ويحتمل الاستنباط من حكم هذه الآية من سورة الأحزاب ، أنّ الحجاب الإضافي فرض عـلىٰ الحـرائـر للـتحرز مـن فـتنتهن للرجال ، إذ إنَّ مصدر أذيتهن تحرش الشباب بهنَّ ، ولا شك في أنَّ منشأ ذلك التحرش هو فتنة النساء لهم ، فلولا الفتنة لم يكن الإثارة والتحرش ، ولولاها لم يحصل الأذي منهم لهن كما في الآية : ﴿ أَن يُعرفن فلا يؤذِّين ﴾ بتحرش الشباب بهنّ ، فمصدر الفتنة هي الحرائر في المقام الأول ؛ لأنهن في الغالب أجمل من الجيواري ، وأقـدر منهن على التلاعب بعقول الرجال ، وليس العكس ، فليست الفتنة في الإماء أكثر _ خلافاً للمفسر الاندلسي أبي حيان في البحر المحيط اللُّهم إلَّا لانفلاتهن لعدم انتسابهن إلى عوائل ، كما مرّ ، لا لأنهن أجمل للبعول وأقدر على اللعب بـالعقول ،كـما قـال ، ولا نقول، وهو من نوع اجتهاد العقول في موضع النص المنقول، والذي تضمنه التعليل الصريح للحكم بحصره في تمييز الحرائر عن الجواري ، فالغرض هو درء الفتنة الأكثر بـالحرائـر ، ولذلك تشدد هذا التشريع في حجب الحرائر وتساهل في الجواري ، من دون أن يكون الحكم متوقفاً على وجود الجواري ، فـالحكم فـي الآية غير موقوت بوجود الجواري لتحجّب الحرائر ، فالحكم صدر عن المشرع الإسلامي للتحرز من الإغراء غير مقيد بزمن خاص، بل بوضع خاص هو الإثارة والإغراء للرجال بالنساء، فالحكم في الآية لا يصطدم باعتبار أبدية الأحكام الشرعية إستناداً إلى الحديث القائل: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة ، وحرامه حرام إلى يوم القيامة»(١)، والخطاب الإلهي في الآية لم ينطلق من قرار إلهي بوجود الرق أبدياً ،كما اوهمه الواهم(٢).

والآية الثانية في الحجاب هي الآية الحادية والشلاثون من سورة النور ، الثالثة بعد المئة نزولاً ، والسابعة عشر نزولاً بالمدينة بعد الهجرة (٢)، أي بعد أكثر من عشر سور بعد سورة الأحزاب، والنازلة بعد سورة النصر النازلة في فتح مكة في الثامنة للهجرة ، أي في أواخر عهد التشريع قبل وفاة المبلغ الأوّل عن المشرع الأعظم، رسول اللَّه ﷺ بعامين تقريباً ، وهي قوله سبحانه : ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهنّ ولا يُبدين زينتهنّ إلّا ما ظهر منها وليضربن بخمُرهن على جيوبهنَ ﴾ (١)، فمهذه الآية أدت الأمر بستر الصدر بقولها: ﴿ وليضربن بخُمرهن على جيوبهنَّ ﴾ الخُمر: جمع خمار، والجيب _ قديماً _ هو الزيق الذي يلي الصدر ، والمقصود اسدال الخمار الذي يغطى الشعر على الصدر ليغطيه كذلك ، فهذه الآية هي الآية الأصلية في الحجاب ، ففيها تتعيّن حدوده غير المقيدة بوضع أو زمن ، فهي صدرت عن المشرع الإسلامي للتحرّز من الإغـراء

⁽١) أصول الكافي ١: ٥٨ حديث ١٩، ج٢ ص١٧ حديث ٢، وسائل الشيعة ٢٧: ١٦٩ عن كـنز الفوائد ١: ١٦٤.

⁽٢) مقال أنسيد هادي العلوي: العدد ٤١ ص٣٣ ـ ٣٤.

⁽۳) التمهيد ۱: ۱۰۷.

⁽٤) النور: ٣١.

وخوف الفتنة ، وهو الاعتبار الذي راعته الآية في نهيها عن التبرج وإبداء الزينة ، وأمرها بستر الشعر والصدر، ولكنها بدورها أيضاً لم تضف الكثير على الزيّ الجاهلي سوى ستر الصدر، وزيادة الحشمة بعدم اظهار مفاتن الأجساد المثيرة والمغرية .

ومن الآية الستين في هذه السورة أيضاً يستفاد أنَّ هذا الحكم بهذا الحجاب خاص بالشباب من النساء حتى سن معينة هي التي يكنّ فيها قابلات للعلاقة الجنسية ، وهذا نص الآية : ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جُناح أن ينضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن ﴾ (١)، فالقواعد من النساء هـن اللواتي بلغن سن اليأس وما في حكمه مما يوقف حاجة المرأة إلى الرجل، وكذلك يجعلها من جهة أخرى غير مثيرة لشهوته إليها، واتفق الفقهاء والمفسرون على أنَّ الآية تنصَّ على إعفاء هذه الفئة من النساء من القيود التي فُرضت عليهن في الآية السابقة ، فـلا جناح ، أي لا إثم ولا حرج ، في أن تخرج المرأة التي تعدت هذا السن وقد وضعت ثيابها الواسعة الساترة ، بشرط ألّا تكون متبرجة بزينة ، فلو أسفرت عن وجهها وحسرت عن بـعض شـعرها فـلا جناح عليها ، وكذلك لا جناح على الناظر إليها بغير ريبة شهوة وتلذذ، وقد فُرض انتفاؤه طبيعياً أيضاً.

⁽۱) النور: ٦٠.

حدود الاختلاط

كانت خديجة بنت خويلد الأسدية القرشية من وجوه مكة و تجارها وأبرز شخصيتها النسوية ، وقد عاشت مع النبي على قبل نبوته ورسالته خمسة عشر عاماً ، أي منذكان عمره لجمسة وعشرين عاماً ، ولم يكن يبدو يومئذٍ منه أي مظهر من مظاهر النبوة والرسالة ، مما يجعل اعتبار أن عرضها زواجها عليه كان لرغبتها في مشاركته في رسالته لا في تجارتها ، مجرد افتراءات على الحقيقة والواقع التاريخي بل الديني والعقائدي (١)، وقد ظهرت بعد رسالته إلى جانبه أول مؤمنة به وبرسالته .

وانخرط في الدعوة منذ البدايات نساء غير خديجة أقل أهمية منهاكنّ من الإماء والجواري المستضعفات، ولكنهنّ سجلن أمثلة صبر ومقاومة نادرة في تاريخ النساء، منهن أم عمار بن ياسر سمية، التي قُتلت وهي صابرة في التعذيب، فكانت أولى الشهيدات في الإسلام.

هذا في مكة ، وبعد الطور المكي ظهرت في حياة السيرة نساء

⁽١) هكذا افترض القلم الصليبي في لبنان بيد أبي موسى الحريري في كتابه بعنوان (قس ونبي) صدر عام (٢٩٥٥م) أي بعد انتصار الورة الإسلامية في إيران مما يمكن اعتباره من أقلام المنزو الثقائي الغربي ضد الصحوة الإسلامية، مدعياً أنه اكتشف أسوار الرسالة الإسلامية.

من طراز خديجة وسميّة ، وبالوصف المقبول للصحابة يناهز عدد الصحابيات أربعمئة من مجموع عشرة آلاف صحابي، وهو عدد مرموق في قياس الدائرة النسوية ، وكان لهنّ حضور مشهود في المسجد النبوي الشريف. والقرآن الكريم لم يخصص الكلام بالرجال فقال : ﴿إِنِّي لا أُضِيعِ عمل عامل منكم من ذكر أو أُنثيٰ ﴾ ^(١) ، بل تعطف الآيات المؤمنات على المؤمنين فيما يقتضي ذلك من المناسبات : ﴿إِنَّ المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعدَّ اللَّه لهـمُ مـغفرة وأجرأ عظيماً ﴾ (٢) . ومنهن من اصطحب رسول الله في حملاته الكبيرة ، كأم عمارة وأم منيع وأم عامر الأشهلية وأم سليم الرُّميصاء وغيرهن.

ولم تُمنع المرأة في صدر الإسلام من حمضور المسجد والمساهمة في أنشطته ، ولم يقيَّد حضورهن بوقت الصلاة ، فقد كن يحضرن في أي وقت ، ويشاركن في الكلام والمناقشات مع

⁽۱) آل عمران: ۱۹۵.

⁽٢) الأحزاب: ٣٥.

الرجال ومع المتصدرين في المسجد من النبي ومن وليه من الخلفاء بعده ، ولكن ليس من المألوف أن تصلي المرأة والرجال يروحون ويجيئون من حولها ، فوجدت أماكن مخصصة لهن إذا أردن الصلاة .

ونقل الزركلي في الأعلام أنّ ليلي بنت عبد الله القرشية العدوية من بني عدى قوم عمر بن الخطاب ،كانت تكتب في الجاهلية ، وأسلمت قبل الهجرة فعلمت الكتابة لحفصة بنت عمر ، وأقطعها النبي داراً بالمدينة ، فلما توفيﷺ واستخلف عمر قربها إليه وجعلها من مستشاريه ، وكلُّفها الاشراف علىٰ بعض شؤون الأسواق بالمدينة (١)، ولعلها كانت من أسواق النساء أو شؤون النساء فيها ، وكذلك كانت الصحابية الأخرى سمراء بنت نهيك تتولى أمور السوق ، فكانت تتجول فيها وبيدها السوط لتأديب المخالفات . جاء ذلك فيماكتبه المؤرخ السوري عمر رضاكحالة في أعلام النساء ، الذي ضمّنه ما أمكنه استقصاؤه من الشخصيات النسوية في العصر الإسلامي وما بعده ، ويقع في عـدة مجلدات تعرض صورة واضحة عن دور المرأة المسلمة في حياتها في صدر الإسلام وما بعده .

⁽١) الأعلام للزركلي ٣٠ ٢٤٦.

وكتاب بلاغات النساء لأحمد بن طيفور الخراساني البغدادي المتوفى في (٢٨٠ هـ) ببغداد في عصر المعتصم العباسي ، هو مصدر مهم لقدمه في نشاط النساء في صدر الإسلام ، أورد فيه تبصوص الخطب النارية التي ألقتها أشهر الخطيبات المحرضات لمعسكر الإمام أمير المؤمنين على من النساء ، والإمام على على من الذي استخدمهن لتأجيج حمية مقاتليه في صفين ، وكان فيهن من تتفوق علىٰ رجاله ﷺ في بلاغة الخطاب وشدة الإلقاء وابنته زينب بنت فاطمة عليهما السلام رسم لها أخوها الحسين على في معمعة كربلاء الإباء والشهداء المقدسة دوراً قامت به خير قيام وأفضله، ولم يبقىٰ من ذريته ﷺ سوى ابن وحيد قد تعرَّض للقتل مرتين ، مرة على يد عبيد الله بن زياد والى الكوفة ليزيد بن معاوية الخليفة الأموى في الشام، وأخرى على يد الخليفة نفسه، وزينب تمكّنت من انقاذه منهما ، بل بتأثير من خطبها اللاذعة في الكوفة والشـام اضطر الخليفة إلى حسم القضية والاسراع باعادة الأسرى إلى الحجاز . وبعد عودتها إلى المدينة تصدرت حملة التشهير به وبالأمويين، ولم يجرؤ الأمويون علىٰ اعتقالها علناً، لكنهم أبعدوها ونفوها إلى الفسطاط القاهرة القديمة ،كما حكاه العبيدلي الأعرجي النسابة المتوفي في (٣٣٣ هـ) في رسالته الخاصة أخـبـار الزينبيات ، في المسميات بزينب من آل أبي طالب على ، فمكثت هناك في دار العامل الوالي مريضة مدة تسعة أشهر ، وماتت فدفنت هناك سنة (٦٤ هه) ، ثم شيد الفاطميون القاهرة ، فبنوا على قبرها مشهداً عامراً لا يزال يزار حتى اليوم ، وأقاموا إلى جانبه المسجد الكبير الذي هو الآن من معالم القاهرة ، فالضريح صحيح وليس من مخترعات الفاطميين ،كما أوهمه الواهم (١).

وكان لابد للمرأة من موقع مع اتساع وازدهار الحوار الثقافي الفكري العلمي الديني والمذهبي والفقهي في الإسلام، وهنا نقف على مساهمات مهمة لسيدات جليلات في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والتاريخ، فنقرأ عن ابن النجار المؤرخ البغدادي في القرن السابع الهجري أنه تخرج على ثلاثة آلاف شيخ أربعمئة منهم من المحدثات، ونقرأ أنّ بين شيوخ ابن عساكر الدمشقي ثمانين محدثة، وهو أحدكبار مؤرّخي الإسلام، وكتابه تاريخ دمشق من أقهات المصادر الحديثية والرجالية والتاريخية.

ومن هذه الأمثلة يتبين أنّ المرأة المسلمة قد أظهرت قدرتها على مضاهاة الرجال ، بل تقدمتهم حين فرضت عليهم التلمذة لها في مجالات جال بأفكار بعض الرجال الأغيار أنها محتكرة لهم فحسب.

⁽١) مقال السيد هادي العلوي: العدد ٤١ ص٤٦ .

الخلاصة

أخذت المرأة في الإسلام تسترجع الكثير من حقوقها أمام الرجل الذي بدأ الإسلام يحكم طوق الانقياد عليه . ولقيام الجاهلية على الأعراف دون القانون كانت العلاقة بينها وبين الرجل عشوائية ، خاضعة لتقلبات المزاج ومقدرة كل منهما في أي ظرف، لكن المرأة الجاهلية لم تكد تحافظ على شخصيتها الإنسانية على أي حال . أما في الثورة الإسلامية الكبرى الأم التي أقامت الدولة وأنشأت المجتمع الجديد وشرعت له قوانين يسير بمقتضاها فقد اخضعت المرأة لحكم رجلين اثنين فقط ، هما الأب أو الجد والزوج ، دون سائر الرجال الأرحام من اخوة وأعمام ، فلم يسمح الشرع الإسلامي بما أخضعت له في الواقع الاجتماعي من ولايات عديدة تمتد إلى أقارب الكلالة أحياناً ، ولم يأمرها الشرع بملازمة المنازل، بل أعطاها الفقه الإسلامي حق التصرف في أموالها غير معلِّق على إذن الزوج في مذهب أهل البيت ﷺ ، ولم يرد عنهم ﷺ نص قاطع فيما هو دون منصب الرئاسة العامة ، وإن منع جمهور الفقهاء اشتغالها بالقضاء ، فقد جوزه بعضهم فيما تصح فيه شهادتها ، وجوزه الطبري مطلقاً ، وجوز بعضهم إمامتها للصلاة للنساء ، ولم ترد تحريمات للوظائف الأخرى ، فللمرأة مكان معترف به في الجيش والإدارة والحياة الاجتماعية والشقافية والفكرية والعلمية الدينية وغيرها ، وكان بمقدورها أن تختلط بالرجال بحدود ، وتساهم في الحياة الاجتماعية .

﴿ وَصَرِبِ اللَّهُ مِثلاً لِلَّذِينِ آمنوا امرأة فرعون إذ قالت ربِّ ابن لي عندك يتاً في الجنة ونجّني من فرعون وعمله ونجّني من القوم الظالمين * ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدّقت بكلمات ربّها وكتبه وكانت من القانتين ﴾ (١) ، هذا في القرآن العظيم ، وفي قول الرسول الكريم زيادة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد وهي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين ، فهؤلاء النسوة الطاهرات لسن أسمىٰ مقاماً من الأنبياء ، ولكنهن أعلىٰ مقاماً من سائر الرجال، فلم يعتبر النساء مطلقاً أنقص عقلاً من الرجال مطلقاً ، بل قال في الاستشهاد بهن : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجَلِينَ فَرَجِلُ وَامْرَأْتَانَ مُمْنَ ترضون من الشهداء) ، وعلَّل ذلك فقال : ﴿ أَن تَـضلَّ إحداهـما فَتَذَكَّر إحداهما الأخرى ﴾ (٢)، فلم يجعل شهادة امرأتين شهادة رجل واحد لأنهن أنقص عقلاً من الرجال ، بل قال : ﴿ أَن تَصْلِ احداهما فَتَذَكُّر إحداهما الأخرى، والضلال هنا يقابل التذكر ، فهو بمعنى يخالفه ،

⁽١) التحريم: ١٢-١١.

⁽٢) البقرة: ٢٨٢.

أي الضلال عن التذكر يعني النسيان ،كما نصّ عليه الطوسي في التبيان والفخر الرازي والقُرطبي والمراغي (١) فلم يكن في تناقض كما أوهمه الواهم (١).

بل حصلت المرأة في الإسلام - بإقرار خصومه - على حقوق لم تكن لها في الجاهلية ، فهناك أوشكت المرأة أن تؤول إلى سلعة يكون الرابح الوحيد فيها هو الولتي من أب أو جد أو أخ أو عم أو ابن عم ، بينما هنا في الإسلام أوشكت على ألّا يكون على البنت ولاية لغير الأب أو الجد ، وعلىٰ الزوجة لغير الزوج ، ثم بيّن لهــا حقوقاً لم يجوّز للولى أن يتخطاها ، وجعل مهرها ملكاً لها ، ومنع من الاستيلاء عليه من قبل الولى كماكان الحال في الجاهلية، أما الحال في الأرياف والبوادي فقد استمرت على العادة الجاهلية العربية ، إذكان الجاهليون إن لم يكونوا من الوائدين إذا هنَّأُوا من وُلدت له أنثى قالواله: هنيئاً لك النافجة ، أي إنك ستزوجها و تأخذ مهرها فينفج مالك أي يكثر.

وحصلت الأنثى على نصيب في الميراث ، فحصلت أم

⁽١) التيبان ٢: ٣٧٣، التفسير الكبير ٧: ١١٤، الجامع لأحكام القرآن ٣: ١٩٧، تفسير المراغي ٣: ٧٤ تفسير ابن كثير ١: ٣٣٠.

⁽٢) مقال السيد هادي العلوى: العدد ٤١ ص ٤١.

المتوفى مع أبيه على السدس على السواء، وحصلت أم الأولاد على الثمن، وحصلت البنت مع الثمن، وحصلت البنت مع الابن على نصف حصته، وورثت أباها إن لم يكن له وارث آخر، وكانت هذه خطوات متقدمة في زمانها، وبقيت متقدمة حتى القرن التاسع عشر حين بدأت الثورة البرجوازية بتعديل قوانين الميراث في اوروبا، بل حتى اليوم.

وأعاد الإسلام - يإقرار خصومه - الاعتبار للأنثى بتحريمه الوأد ، والحث على استقبال ولادتها بنفس استقبالهم الذكر ، ودعا إلى معاملتها في المنزل معاملة الذكر ، بل تقديمها في الإهداء والاتحاف بالفواكه من السوق والمرأة في الإسلام مخلوق سوي لا تتلبس به الأشباح أو الشياطين ، نعم قد يرى لديهاكيد لتعويض ضعفها أمام الرجال ، فوصفت بذلك في القرآن .

واتفق الإسلام مع ما قبله في الزواج المرتب، أي الزوج المنفرد، لكن المرأة في الإسلام حصلت على الحق في قبول أو رفض المتقدم للزواج منها، بينماكانت في الجاهلية تقسر عليه من أي من ولاة أمرها المتعددين، ثم تُقهر على مهرها لهم. والحق متفق عليه شرعياً فيما يخص الثيب بمجرد إرادتها، ومقيد فيما يخص الثب بمجرد إرادتها، ومقيد فيما يخص البكر الصغيرة بإذن ولتبها الشرعي برعاية مصلحتها

الشخصية . والإسلام جعل الزواج سنة مؤكدة ، حتى رأى الظاهرية أنه فرض ، وأن تاركه مع القدرة عليه آثم ، والسنة المؤكدة أقل من الفرض وأكثر من الاختيار ، وجعل الزواج سنة مؤكدة على هذا النحو يوفّر من فرص الزواج للنساء ما لا يتوفّر في حضارة أخرى ، فهو يخفض حالات العزوبة ، ولذلك لم تكثر في العصر الإسلامي ، ومهها بالتبع قلة حالات العنوس ، وهذا من تكامل شريعة الإسلام أنها جارت الغريزة الجنسية من دون أن تولها الأولوية ، بل إنما اعتبرت الأولوية للوازع الديني والاجتماعي ، وإرادة الانسان المتشرع المتدين ، خلافاً لما أوهمه الواهم (١).

وامتلك الرجل حق الطلاق في الإسلام ، وامتلكت المرأة معه مهرها ، كما امتلكت حق الطلاق بخلع مهرها عليه ، ولا يجوز بغير سبب ، ولكن بأي سبب يجعل المرأة تطلب الانفصال منه ، أما طموحها إلى غيره و تغير قلبها عليه فليس سبباً مجوزاً ، فهي الحالة الوحيدة التي يُرفض طلبها بالمخالعة ، بل تقسر فيها على البقاء مع الزوج ، وفيما عدا ذلك تقبل المخالعة . ولها كذلك اشتراط الوكالة بلا عزل ، مع حق توكيل الغير عنه لطلاقها عنه لأسباب خاصة

⁽١) مقال السيد هادي العلوي: العدد ٤١ ص ٤١.

معيّنة ،كما عليه الحال اليوم في دولة الإسلام .

وفي الجاهلية لا حدّ لزواج الرجـال ، وحـدّده الإسـلام بـأربع مشروطاً بالعدل وإلَّا فواحدة ، على أن هـذا لا يـقع بـالاستغراق ، وإنما يتحقق نموذجياً في أوساط الأغنياء وأهل الحكم ، دون عامة الرجال الذين غالباً ما تضطرهم قلة المال إلى الإكتفاء بواحدة أو اثنتين على الأكثر . وليس هذا من توسيعه حق الجنس للرجال دون النساء ، ولا لأنه يرى حاجة الرجل إلى الجنس أكثر من حاجة المرأة ، بل تماشياً مع حكمته من النكاح ، وهي التناسل والتكاثر لحاملي كلمة الحق. ولذلك منع الإسلام الإجهاض، ومع ذلك فجواز منع الحمل منصوص عليه في الحديث النبوى الشريف ومذهب أهل البيت، على، ويمكننا أن نعتبر هذا أيضاً من الحقوق المهمة التي شرعها الإسلام للنساء.

هذا بالقياس مع الجاهلية العربية وغيرها ، أما مع المسيحية اليوم ، بل منذ ما بعد المسيح بقليل ، هي تكوين بولسي اكثر منه يسوعياً ، فليس في الأناجيل الأربعة وأعمال الرسل حديث خاص عن المرأة يعين لها موقعها في المجتمع اليسوعي ، وإنماكان ذلك في رسائل بولس وأسفاره ، فالمسيح لم يترك لنا نصاً حول المرأة يبين موقعها وعلاقتها بالرجل ، وليس لأقوال بولس سند في

الأناجيل ، إلا أنها صارت جزءاً من الإيمان المسيحي . لأن بولس هو المؤسس الفعلي للمسيحية ، والمكسب الأكبر للمرأة في تعاليمه ـ وليس تعاليم المسيح الأصلية ـ هو وحدانية الزواج ومنع الضرائرية ، وهذا خاضع على الأكثر للرهبانية المبتدعة في المسيحية البولسية ، أما الميراث فهو ـكسائر الأحكام التشريعية ـ محول على الشريعة السابقة في كتابها التوراة.

ولنقرأ معاً بعض النصوص البولسية في رسائله وأسفاره عـن المرأة:

في رسالته إلى أهل كونثوس يسمنع المرأة من التكلم في الكنيسة(١).

وفيها أيضاً: «الرجل ليس من المرأة بل المرأة من الرجل، ا الرجل لم يخلق من أجل المرأة بل المرأة من اجل الرجل»^(٢).

وفي رسالته إلى أهل تيتوس يـوصي العجائز أن يـنصحن الحدثات أن يكن خاضعات لرجالهن ومحبّات لهـم ولأولادهـن صالحات، عفيفات متعقلات ملازمات بيو تهن(٣).

⁽١) رسائل وأسفار بولس ١٤: ٢٤ ٢٥ .

⁽۲) رسائل وأسفار بولس ۱۲: ٦.

⁽٣) رسائل وأسفار بولس ٢: ٤.

وفي رسالته إلى أهل أفسوس: «أيها النساء، اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة، كما أن المسيع أيضاً رأس الكنيسة، وهو مخلص الجسد، وكما تخضع الكنيسة للمسيح كذلك النساء لرجالهن في كل شيء»(١).

وفي رسالته إلى تيموتاوس: «النساء يزين ذواتهن بلباس الحشمة مع ورع وتعقل ، لا بضفائر ، أو ذهب ، أو ملابس كثيرة الثمن ، بل كما يليق بنساء متعاهدات بتقوى الله بأعمال صالحة ، لتتعلم المرأة بسكوت في كل خضوع. ولكن لستُ آذن للمرأة أن تتسلّط على الرجل ، ولا أن تعلّم بل تكون في سكوت .. لأن آدم جُبل أولاً ثم حوّاء، وآدم لم يغوّ لكن المرأة أغويت ، فحصلت في التعدّى »(٢).

وسبق نقل القول عن ارسطو في كتاب السياسة : «إن الطبع هو الذي عين المركز الخاص للعبد والمرأة »(٢٠).

ويستمر الفكر الاوربي في هذه النظرة الذكورية حتى العصر الحديث ، رغم الانقلاب الذي حصل في المفاهيم تحت الشورة

⁽١) الرسالة الخامسة ٢٢: ٣٣.

⁽٢) رسائل وأسفار بولس ٢: ٩.

⁽٣)كتاب السياسة لأحمد الطفى: باب ١، فصل ٥.

الرأسمالية ، فالأستاذ الأعظم للفلسفة الحديثة هيغل الألماني يقول :
«إن النساء يمكن أن يكن مثقفات ، ولكنهن غير مؤهلات للفلسفة والعلوم العليا ، وحتى بعض أعمال الفن التي تتطلب الكلية» ، ويضيف : «إن كانت النساء في رأس الحكومة فالدولة في خطر» ، وفتره بأن النساء لا يفعلن حسب متطلبات العقل الكلي ، بل تبعاً للميول والأفكار العارضة (١).

والحمدلله رب العالمين

⁽١) مختارات هيغل، فلسفة الحق ترجمة إلياس مرقس.

القهرس

كلمة المجمع العالمي لأهل البيت ﷺه
المقدمة
المرأة في الجاهلية والإسلام
الزواج في الإسلام
القيمومة الزوجية في نظر الإسلام٣٢
الطلاق في الإسلام
إرث المرأة في التشريع الإسلامي٣٧
قيد مفتعل
أهليّة المرأة للولاية
الحجابا
حدود الاختلاط
الخلاصة
الفهرمي